Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021239

The Role of Gulf cooperation council states in the Yemeni political conflict

[1]Dr. khalid abdulrajhman jabr

Keywords:
The Yemeni Popular Revolution, Gulf Cooperation Council, Operation Decisive Storm, Political Conflicts, Ansar Allah Houthis.

Received:27/2/2026
Accepted:17/5/2026
Available:22/6/2026

Abstract

The post-2011 period is considered one of the most important periods in modern Arab political history، because it witnessed qualitative transformations and events that changed many regimes by their influences, and at the same time created many alliances، whether regional or international, that changed the political rules and concepts in the Middle East. From the depths of this period، the popular Arab revolutions emerged in Tunisia, Egyp, Libya and, Yemen and that what was known as the "Arab Spring Revolutions", it also included the Syrian crisis and it caused regional and international repercussions, represented in one of its forms by Russia's entry into this crisis and its standing with the Syrian government, while Iran and Hezbollah preceded that in confronting the dangers that almost threatened the entity of the Syrian state itself. During this period, the American elections also produced an unexpected president - Barack Obama - who came from outside the Republican Party circle, and carried in his agenda - from the moment he assumed power - a different political discourse about the strategy of the United States of America in the Middle East. One of the most prominent repercussions of this complex and compound political scene of events and transformations that occurred at this stage was the outbreak of the Yemeni popular revolution in 2011, which greatly changed the Yemeni scene,not only at the level of the resignation of former President Ali Abdullah Saleh in 2012 from power, but it also had regional and international repercussions and contributed to a major change in the form of alliances at the level of regional countries and also at the international level, resulting in the outbreak of a war in the region called "Operation Decisive Storm". On the other hand، Iran is one of the most important active countries at the regional and international levels, especially after the American occupation of Iraq and the "New Middle East" project and the political transformations in the Middle East region, up to the Iranian nuclear file and the repercussions it brought with for Iran and the countries of the region. It is possible to note the increasing influence of Iran on the international arena during this period.

[1] *General Directorate of Education in Thi-Qar Governorate (Khalid.ubdrhman@utq.edu.iq)*
https:// orcid.org/0009-0001-7348-7396

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

"دور دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع السياسي اليمني"

م.د. خالد عبد الرحمن جبر

المستخلص

تعد مرحلة ما بعد 2011، من المراحل المهمة في التاريخ السياسي العربي الحديث؛ لأنها شهدت تحولات نوعية، وأحداثا غيرت بمفاعيلها كثيرا من الأنظمة، كما خلقت في الوقت نفسه كثيرا من التحالفات سواء أكانت إقليمية أم دولية, بدلت من القواعد والمفاهيم السياسية في الشرق الأوسط، ومن عمق هذه المرحلة انبثقت الثورات العربية الشعبية في تونس ومصر وليبيا واليمن فيما عرف بـ(ثورات الربيع العربي)، وأيضاً من ضمنها الأزمة السورية وما أحدثته من تداعيات إقليمية ودولية، تمثلت في أحد أشكالها بدخول روسيا على خط هذه الأزمة ووقوفها مع الحكومة السورية آنذاك، وقد سبقتهما (إيران وحزب الله) في مواجهة الأخطار، التي كادت تهدد كيان الدولة السورية نفسها، وفي هذه المرحلة أيضاً أفرزت الانتخابات الأمريكية في تلك الفترة رئيساً خارج التوقعات (باراك اوباما)؛ لأنه جاء من خارج دائرة الحزب الجمهوري، وقد حمل في أجندته, ومنذ لحظة تسلمه للسلطة, خطابا سياسياً مغايرًا حول استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. إن من أبرز تداعيات هذا المشهد السياسي المعقد والمركب من الأحداث والتحولات التي استجدت في هذه المرحلة، اندلاع الثورة اليمنية الشعبية عام 2011، التي غيرت كثيراً من المشهد اليمني، ليس على مستوى تنحي الرئيس السابق (على عبد الله صالح) في عام 2012 عن الحكم، بل كانت له تداعيات إقليمية ودولية ساهمت في تغيير كبير في شكل التحالفات على صعيد الدول والإقليمية، نتج عن ذلك نشوب حرب في المنطقة يطلق عليها (عاصفة الحزم). من جانب آخر إن إيران من أهم الدول الفاعلة على الصعيد الإقليمي والدولي ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع (الشرق الأوسط الجديد) والتحولات السياسية في منطقة الشرق الاوسط، وصولا إلى الملف النووي الإيراني وما حمل معه من تداعيات على إيران ودول المنطقة، ويمكن ملاحظة تزايد تأثير إيران على الساحة الدولية خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الثورة اليمنية الشعبية، مجلس التعاون الخليجي، عاصفة الحزم، الصراعات السياسية، أنصار الله الحوثيين.

المقدمـــة

تتفاوت أهمية اليمن بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي, لكن الدولة الوحيدة في هذا المجلس التي يعنيها الشأن اليمني بشكل مباشر هي السعودية، ولاسيما أثناء الأزمات السياسية التي يمر بها هذا البلد، ذلك أن السعودية لا تنظر إلى اليمن وكأنها دولة جارة يهمها المحافظة على استقرارها، بل تنظر إليها على أنها تمثل عمقا (جيو–سياسيا) لها، فأي عدم استقرار في اليمن سواء كان بفعل تحولات داخلية تمر بها أو خارجية تفرض عليها، تتعامل معه السعودية كأنه يشكل عامل تهديد مباشر لأمنها ومصالحها الاقتصادية, حيث أشارت إلى تفاوت اتجاهات الصداقة والاختلاف بين الدول حول العالم, فمنها ما يسوده الود والتعاون, ومنها ما ينشأ بين الخلافات والتباينات, وتعد هذه المشاعر طبيعية في تفاعل الدول اليوم, وأسهمت هذه الاختلافات في تصعيد حروب الوكالة بمشاركة قوى إقليمية عبر تفعيل شبكات محلية لتعزيز نفوذها, وقد عمق هذا النمط من تحالفات الانقسام الإقليمي. على هذا الأساس يشكل اليمن بالنسبة للسعودية الأولوية في سياستها الخارجية، وهذا ليس ظرفيا أو مرحليا، أو أنه متغير فرضته تداعيات ثورة 2011، بل كان يشكل إحدى أهم الخصائص الأساسية التي حكمت طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين على طول تاريخهما، وبالأخص من تلك الدول التي تعتبرها منافسة لها في المنطقة مثل إيران، إضافة إلى أن هنالك هاجسا يشغل أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، والسعودية بشكل خاص في مسألة اهتمامات هذه الدول بما يجري في اليمن من أحداث ولاسيما في هذه الفترة. لقد أصبحت هذه المشكلة معقدة وشائكة للغاية وتناقشها دول عديدة، وعلى هذا السياق يرى قسم من الباحثين بأن المحددات السياسية التي قامت عليها مواقف وأدوار وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الثورات العربية التي نادت بالتغير بشكل عام، والثورة اليمنية بشكل خاص وما أعقبه من تدخل مباشر من بعض هذه الدول سواء على الصعيد العسكري او السياسي، راجع بطبيعته الى ثلاثة تفسيرات:

التفسير الاول: يرى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتبع سياسات مناهضة في جوهرها تجاه دول الثورات؛ بسبب خشية الأنظمة الخليجية من قيام نظم ديمقراطية مجاورة ممكن أن تمتد تأثيرها إليها، ما يهدد الأمن والاستقرار فيها.

التفسير الثاني: يرى أن النظم الخليجية لا تخشى ما حدث في دول الثورات؛ لأن ما تشهده هذه الدول من انفلات أمني وسياسي وانهيارات اقتصادية يقدم أمثلة واقعية وحية للآثار السلبية للتغيير الثوري العنيف، بالتالي هي لا تخشى من إمكانية امتداد الثورات إليها، وما يحرك سياستها الخارجية تجاه دول الثورات هو ما تستشعره من مسؤولية تجاه شعوب هذه الدول الشقيقة.

التفسير الثالث: لا يربط بين سياسات (دول مجلس التعاون الخليجي) إزاء دول الثورات بالشعور والخوف منها، أو المسؤولية تجاهها بالأساس، وأنما يرى أن هذه السياسات تحددت وفقا لكل حالة على حدة وتأثرت بمدى تأثر المصالح الاقتصادية والأمنية لدول المجلس. لكن ومع وجود مثل هذا التفسير التي تحاول تحليل السلوك السياسي (لدول مجلس التعاون الخليجي) وردود أفعالها تجاه (ثورات الربيع العربي) بشكل عام واليمن بشكل خاص، إلا أننا نرجح محددات التفسير الأول، وذلك أن تداعيات وآثار هذا التدخل, ولاسيما ما قامت به السعودية ومنذ إطلاق حملتها العسكرية التي عرفت بـ(عاصفة الحزم), تجاوزت مسألة التحالفات مع قوى سياسية على حساب أخرى, بل وصل إلى تدمير ممنهج للبني التحتية وللمؤسسات اليمنية، وإفراط استخدام القوة العسكرية تجاه المدنيين العزل، لدرجة أن الضربات التي قام بها التحالف السعودي استهدفت أماكن لتجمعات سكنية أو أسواقا شعبية ومجالس عزاء, ووصلت فظاعة ما جرى فيها من ضحايا وإصابات بين المدنيين إلى أن ترتقي إلى مستوى جرائم حرب.

بناء على ما تقدم سنحاول معالجة طبيعة وردود أفعال (دول مجلس التعاون الخليجي) تجاه الأزمة اليمنية، ولاسيما السعودية، وهي الدولة الراعية والمتنفذة الأكبر، ولها سلطة القرار في سياسات توجهات هذا المجلس, سواء ما يخص النظام الخليجي أو العربي، وكذلك التوقف عند معرفة طبيعة التداعيات السياسية التي ولدتها استراتيجيات وآليات هذا التدخل الخليجي في الشأن اليمني بدأ بالمبادرة الخليجية التي اتفق ووقع على بنودها العامة أطراف الصراع في (الرياض) ما عدا (أنصار الله الحوثيين) (وقوى الحراك الجنوبي) وانتهاء بما سمي بـ(عاصفة الحزم) وهو تحالف سعودي عربي برعاية أمريكية وغربية، وكيف خلقت مثل هذه التدخلات أوضاعاً وتجاذبات سياسية أفرزت بالتالي قواعد جديدة لصراع دولي وإقليمي، ولاسيما مع إيران التي تعتبر أيضا اليمن ان يشكل جزءا من عمقها الحيوي الاستراتيجي، التي رأت بهذا التدخل تهديداً لمصالحها الاقتصادية، وحرباً غير مباشرة معها تقوده السعودية بغطاء تحالف عربي– إسلامي ضدها، ولاسيما وأن اليمن – وإن كانت لا تعتبر الأولوية في حسابات المشروع والتوجهات الإيرانية في المنطقة – إلا أنها تبقى في نظر إيران إحدى أهم المناطق التي تحاول السعودية ومن خلالها الضغط على إيران من اجل اضعاف نفوذها فيها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة، وطبيعة الأسباب التي دعتنا لاختيار الموضوع, حيث تعد الحرب السعودية على اليمن بما عرف بـ (عاصفة الحزم) هي سياسية بامتياز، وإن أحد الأسباب المعلنة لهذا التدخل العسكري هو وبحسب ما جاء في أهداف وغايات تلك الحملة منع تمدد النفوذ الإيراني في اليمن في هذه الفترة، وأن طبيعة الصراع السعودي– الإيراني أدخل اليمن في هذه الأزمة ، فبقيت ساحة للتنافس دفعت اليمن ثمن هذا الصراع، كذلك كان من الأسباب هو الرغبة في الكتابة بموضوع راهن ومستجد، ومحاولة ربطه بطبيعة التحولات السياسية التي تمر بها المنطقة العربية، ولاسيما في مرحلة ما بعد 2011. كذلك معرفة النتائج من التدخلات المباشرة في الشأن اليمني ولاسيما السعودية ومجلس التعاون الخليجي.

إشكالية الدراسة:

تأسست إشكالية هذه الدراسة، على محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية، والتي تشكل بمضامينها طبيعة الإشكاليات التي تحاول أن تعالج أبعاد هذه الدراسة، وهي:

"إلى أي مدى أسهم تدخل مجلس التعاون لدول الخليج– العربي وإيران في الصراع السياسي في اليمن في تحقيق الاستقرار السياسي، وما هي الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية لهذا التدخل وما نتائجه على مستقبل" اليمن.

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

1. هل إن الصراعات بين الدول العربية أثرت على الوضع السياسي في اليمن؟
2. هل الثورة اليمنية الشعبية التي حصلت في بداية 2011 كان لها انعكاسات جوهرية على طبيعة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
3. هل من مصلحة السعودية على المستوى السياسي سعيها لاستقرار اليمن والمحافظة على وحدة شعبه وأراضيه، أم إنها تستثمر سياسياً في الأزمة اليمنية؟
4. ما هو مستقبل السياسة الخارجية السعودية على ضوء التحولات السياسية التي تمر بها اليمن بعد عام 2011, ولاسيما على المستوى العسكري والتنظيمي؟

فرضية الدراسة

من "المفترض أن تدخل مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإيران في اليمن لم يؤد إلى تحقيق استقرار سياسي مستدام، بل أسهم في تعقيد الصراع وتعميق الأبعاد السياسية والأمنية" والإنسانية للأزمة.

ويمكن أن تفرض الدراسة بعض الفرضيات الفرعية، أهمها:

1. يفترض "أن التدخلات الإقليمية كان مدفوعا باعتبارات– أمنية وسياسية أكثر من كونه حلا جذريا للأزمة.
2. يفترض "أن هذه التدخل أدى إلى إعادة تشكيل موازين– القوى داخل اليمن دون حسم" الصراع بشكل" نهائي.
3. يفترض "أن التدخل أسهم في تفاقم الاوضاع– الإنسانية والاقتصادية" في اليمن.
4. يفترض "أن التدخل الخارجي كان له تاثير– سلبي على وحدة الدولة اليمنية" واستقرارها المستقبلي.

منهجية الدراسة:

أما من حيث طبيعة المنهج المستخدم في هذه الدراسة، فقد قمنا بتوظيف معطيات المنهج الوصفي والتحليلي في رصد وتحديد المتغيرات والمسارات التي قطعتها السياسات العربية, ولاسيما السعودية تجاه اليمن بعد عام 2011، وهذه المتغيرات تمثلت بشكل خاص في طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية في مثل هذه الفترة، وانعكاساتها على طبيعة تلك السياسة، آخذين بنظر الاعتبار التحولات السياسية التي حدثت في اليمن بداية عام 2011، كذلك استعنا بمعطيات المنهج التاريخي في معالجة بعض المحاور والقضايا الأساسية في هذه الدراسة, وبالأخص طبيعة العلاقات التاريخية مع (الحوثيين) مع الدول المحيطة بها, ولاسيما السعودية.

هيكلية البحث:

تضمنت هيكلية الدراسة مبحثين، المبحث الاول كان تحت عنوان المبادرة الخليجية وحرب السعودية وأثرهما في رسم معالم الخريطة السياسية في اليمن, أما المطلب الأول فكان يتحدث عن المبادرة الخليجية وأثرها في الخارطة السياسية في اليمن, أما المطلب الثاني فجاء بعنوان أثر الحرب السعودية على اليمن, وتطرق المبحث الثاني إلى أسباب التفوق لانصار الله الحوثيين في اليمن, ثم جاء المطلب الأول للحديث عن التأثير العسكري على اليمن والدول المجاورة, ثم جاء في خاتمة الهيكلية بمطلبها الثاني الذي تطرق إلى التأثير الاقتصادي والسياسي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم.

الدراسات السابقة

1. تهاني حسين علي المومني، الربيع العربي واليمن: من الدولة إلى الفوضى من 2011–2015، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، عمان، 2015.

واكبت الباحثة في هذه الدراسة التطورات السياسية في اليمن منذ عام 2011، وبحثت في أسباب الثورة وإرهاصاتها الأولى، وحددت السمات العامة لتلك الثورة ونتائجها، وتوقفت كثيرا عند المرحلة الانتقالية للثورة ما بين 2012– 2014، وما حصل فيها من تداعيات داخلية وخارجية

أفضت في النهاية إلى تبني المبادرة الخليجية التي رعتها السعودية وما تمخض عنها بعد تحرك الحوثيين في الداخل، ووصولهم إلى صنعاء, انتهت بالتدخل العسكري السعودي فيما يعرف بـ"عاصفة الحزم"، وقد اهتمت الباحثة أيضا بمعالجة الأزمة اليمنية في هذه الفترة من خلال المنظمات العالمية والاقليمية، كشفت عن دور الامم المتحدة ودور الامم المتحدة ودور الجامعة العربية في الازمة.

2. سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني من 2011–2015، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2016.

ركز الباحث على السياسة السعودية اتجاه اليمن الداخلية والخارجية، وتابع تطور مراحل الحراك الشعبي في اليمن عام 2011، وموقف السياسة السعودية من هذا الحراك، إضافة إلى توقفه عند أهداف السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني، ولاسيما موقف السياسة السعودية من صعود الحوثيين في اليمن.

3. يوسف عادل الحلو، أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة من 2011–2014، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمان، 2015.

عالجت هذه الدراسة طبيعة النظام السياسي في اليمن وتعقيداته، وكذلك نشأة الحوثيين وحدود نفوذهم في الداخل اليمني ومصادر دعمهم، وفي هذا السياق تطرقت إلى علاقة قادة الحوثيين مع إيران وطبيعة الدور الإيراني في ودعمهم، لكن الأهم في هذه الدراسة، والذي له علاقة بموضوع دراستنا هو معالجتها لفترة التوسع والتمدد الحوثي بعد 2012, وانعكاسها هذا التمدد على مستوى مستقبل الدولة اليمنية في ظل الأزمة الراهنة التي تشهدها اليمن وطبيعة الدور الإيراني في اليمن على ضوء هذه التحولات.

4. هناك بعض الدراسات منها (لصالح ناصر جعشان)، "المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن 1990–2010 دراسة سياسية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012.

5. عبد الله محمد "أثر الأزمة اليمنية على أمن واستقرار دول الجوار من 1990–2010، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد ودراسات العالم الإسلامي، 2013. تطرقت الدراستان الى طبيعة المحددات الداخلية والخارجية للسياسة اليمنية، ولاسيما فيما يتعلق بالبعد الإقليمي وأثره في تحقيق الاستقرار الداخلي في اليمن.

المبحث الأول: المبادرة الخليجية وحرب السعودية وأثرهما في رسم معالم الخريطة السياسية في اليمن:

تأثرت السعودية من الأزمة اليمنية كثيراً، بل كانت هي الطرف الأكثر تأثرا بما جرى من أحداث، ولاسيما بعد أن دخلت هذه الأزمة إلى مسار تغير واضحة المعالم، فسارعت السعودية والدول الخليجية إلى إيجاد حل للقضية اليمنية، فجاءت المبادرة الخليجية في 23 تشرين الثاني 2011 للحيلولة دون تأزم الأوضاع في اليمن، ولاسيما بعد ان توسعت قاعد الانتفاضة بانضمام شرائح اجتماعية مختلفة إلى صفوفها مثل القبائل ومجموعات من الجيش والعمال وغيرها. [1]

المطلب الاول: المبادرة الخليجية وأثرها في الخارطة السياسية في اليمن

إن المبادرة الخليجية هي عبارة عن اتفاق بين الحزب الحاكم في اليمن آنذاك وحلفائه، وبين المعارضة وشركائها، وتقترح المبادرة أن يوقع الاتفاق ثلاثون شخصية مناصفة من الطرفين، على أن يكون الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) من ضمن الموقعين على المبادرة والاتفاق، وبالفعل قد تم توقيع على الاتفاق في (الرياض) في 23 تشرين الثاني 2011, وجرى الانتقال السياسي إلى نائب الرئيس السابق آنذاك (عبد ربه منصور هادي) [2]. من الجدير بالذكر أن هذه المبادرة الخليجية, وبالصيغة التوافقية التي انتهت إليها، جاءت في أعقاب ثلاث مبادرات خليجية سابقة لم يكتب لها جميعا النجاح، فالمبادرة الخليجية الأولى كانت في 3 نيسان 2011, وجاءت على ضوء عقد المجلس الوزاري لدول الخليج ودورته الاستثنائية الحادية والثلاثين، والتي خصصت لإجراء اتصالات مع الحكومة والمعارضة اليمنية لعرض المبادرة الخليجية.[3] والتي اعتمدت على خمسة مبادئ أساسية تمثلت في الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره, وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني لتغيير والإصلاح, وإن يتم انتقال السلطة بطريقة سلمية وآمنه تجنب اليمن الانزلاق في الفوضى والعنف ضمن توافق وطني, وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة التوتر عناصر التوتر سياسا وأمنيا، وأن تلتزم كل الأطراف بوقف كل أشكل الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدت

تعطى لهذا الغرض، إضافة إلى خطوتين تنفيذيتين تتمثلان في إعلان رئيس الجمهورية نقل صلاحيته إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة لها الحق بتشكيل اللجان والمجالس المنتخبة، لتسيير الامور سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ووضع الدستور وإجراء الانتخابات.[4]

لقد جاءت المواقف والردود اليمنية على هذه المبادرة بالرفض من قبل الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، إذ عدها معيبة، ولا تتفق مع الدستور اليمني والشرعية والديموقراطية، ونتيجة لرفض الرئيس اليمني بنود هذه المبادرة بدأت عملية التعديل عليها إذ عقد وزراء خارجية (مجلس التعاون لخليج) اجتماعاً استثنائيا آخر في 10 نيسان في عام 2011 نتج إلى ما عرف بـ(المبادرة الثانية) والتي حولت البند الأول من المبادرة الأولى إلى أن يعلن رئيس الجمهورية اليمنية نقل صلاحيته إلى نائبه، وقد رحب النظام اليمني بهذه المبادرة، على أن يسبقها حوار معمق، والتي من جهتها رفضتها المعارضة لأنها تتضمن عدم محاكمة الرئيس السابق. [5]

أما المبادرة الخليجية الثالثة، فقد جاءت كمبادرة بين الأولى والثانية، إذ جاءت بتعديلات عديدة على الخطوات التنفيذية التي أصبحت عشرة بنود عوضاً عن بندين اثنين في المبادرات السابقة، ومن البنود الجوهرية التي أضيفت، هو تسليم السلطة إلى النائب بعد ثلاثين يوماً من التوقيع عليها، في حين ألزم البند الثاني الحكومة المشكلة برئاسة المعارضة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطي وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنياً، ومنح البند الثالث الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه. [6]

أتت المبادرة الخليجية ليس فقط في سياق دعم عربي–إسلامي وإنما دولي أيضاً، إذ نص قرار مجلس الامن رقم (2014) عام 2011 في إحدى بنوده [7]، والذي بموجبه تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، على ضرورة التوقيع على المبادرة الخليجية، وتشكيل فرقتي عمليات إحداهما خاصة (بدول مجلس التعاون الخليجي) مقرها السفارة السعودية في (صنعاء)، والأخرى خاصة بالدول دائمة العضوية في (مجلس الأمن) مقرها موسكو، وبذلك تكون حكومة الوفاق الوطني أول حكومة يمنية عملت تحت رقابة محلية ودولية. [8]

يتضح مما تقدم أن المبادرة الخليجية وبصيغتها (الرابعة)، والتي تم الاتفاق والتوقيع على بنودها في (الرياض)، ماهي إلا المبادرة مرت بسلسلة من التحولات وتعديلات سابقة عليها، إلى أن استقرت واتضحت معالمها في الصيغة النهائية لها. لقد بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودًا كبيرة، واتخذت بعض الاستجابات المشتركة لمواجهة هذه التهديدات، بهدف تحقيق الأمن البحري في الخليج [9]. ولكن ما يؤخذ على المبادرة الخليجية وبالصيغة التي انتهت إليها أنها لم تكن جامعة لكل قوى المعارضة السياسية في اليمن، فقد استُبعدت من التوقيع عليها (أنصار الله الحوثيون) و(قوى الحراك الجنوبي)، وعلى أساس هذا الموقف اعتبر (أنصار الله الحوثيون)، أن المبادرة الخليجية ليست ملزمة، وأنها في حقيقتها ماهي إلا التفاف حول مبادئ وأسس الثورة اليمنية، وأنها هي التي فتحت المجال للتدخل الخارجي في اليمن، والأهم من ذلك كله أنها أعادت تكريس نظام (علي عبد الله صالح) في حينها, وأعطته الشرعية للعودة للمشهد السياسي من جديد وعززت نفوذه وسلطته من خلال إعطائه الحصانة السياسية والقانونية، وبذلك أُغلق الطريق على أية محاسبة أو ملاحقة قضائية له، واكتفت فقط بتنحيته عن المشهد السياسي، عن طريق تنازله عن السلط لنائبه آنذاك (عبد ربه منصور هادي). [10]

أما فيما يخص (أنصار الله الحوثيين)، ورغم أنهم اشتركوا في مؤتمر الحوار الوطني الشامل المنعقد في 10 اذار 2013، إلا أنهم اعتبروا مخرجاته تجسيداً للرؤيا السعودية على ضوء المبادرة الخليجة في رسم وتحديد مستقبل اليمن، وعلى هذا الأساس رفض (أنصار الله الحوثيون) الانتخابات الرئاسية المبكرة، ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الأسبق(عبد ربه منصور هادي)، وقد أنتجت هذه المواقف وفي هذه المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها اليمن تقارباً في الرؤى والتوجهات بين انصار الله الحوثيين والرئيس السابق (على عبد الله صالح) وحزبه، أفضى في النهاية إلى نوع من التقارب والتحالف بينهما، وذلك أن (علي عبد الله صالح)، وكما يذهب في تحليل مواقفه بعض الباحثين, ولاسيما بعد المبادرة الخليجية، إلى أنه وبالإضافة إلى رغبته في العودة إلى المسرح السياسي بعد إقصائه ورغبته في الانتقام من خصومه، كانت مخرجات الحوار الوطني, ولاسيما ما يتعلق منها بمنع العسكرين من الاشتراك في العمل السياسي إلا بعد عشر سنوات من تركهم السلك العسكري، وكذلك البنود المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية، ومحاسبة المتورطين في أعمال العنف والقتال ضد المتظاهرين بالإضافة إلى الدعوة إلى بناء دولة فيدرالية ديقراطية، كل هذه البنود يرجحها قسم من الباحثين ويجعلونها من الأسباب التي أدت ليس إلى وقوف (علي عبد الله صالح) ضد حكومة (عبد ربه منصور هادي) الانتقالية فقط، بل هي من أهم أسباب التقارب بيه وبين (أنصار الله الحوثيين). [3]

المطلب الثاني: إثر الحرب السعودية على اليمن:

لقد ظهرت أول إشارة تدخل خليجي في الحرب الأهلية الدائرة في اليمن، عندما أعلن وزير الداخلية البحريني الأسبق الشيخ (خالد بن حمد الخليفة) بتاريخ 23 كانون الثاني 2015 أن اجتماعاً خليجيا على مستوى وزراء الخارجية سيعقد خلال أيام لبحث التطورات في اليمن مؤكدا أن المجموعة الخليجية تراقب الأوضاع عن كثب، وأن موقف بلاده والموقف الخليجي الذي يفضي بدعم الشرعية القائمة، ولاسيما في ضوء المستجدات التي أعقبت استقالة الرئيس اليمني السابق، وأن دول الخليج ترفض أي تدخل خارجي في الشأن اليمني. [11]

في هذا السياق كان قد صدر بيان من (مجلس التعاون الخليجي) في أعقاب اجتماع استثنائي لمجلس وزراء خارجية دول المجلس المنعقد في 21 كانون الثاني 2015 في الرياض، أعلن المجتمعون أن أمن اليمن جزء من الأمن الوطني (لدول مجلس التعاون), وأن استقرار اليمن ووحدتها يشكلان أولوية قصوى لدول المجلس، وأنها ستتخذ الإجراءات المطلوبة لحماية أمنها واستقرارها لمصالحها الحيوية في اليمن، وأنها تدعم (الشرعية) الدستورية آنذاك ومتمثلة في الرئيس (عبد ربه منصورهادي)، وترفض جميع الإجراءات المتخذة لفرض الأمر الواقع بالقوة, ومحاولة تغيير مكونات وطبيعة المجتمع اليمني، داعية (أنصار الله الحوثيين)، إلى وقف استخدام القوة، والانسحاب من جميع المناطق التي يسطرون عليها، وتسليم الأسلحة التي استحوذوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والدخول في الشأن السياسي، وأن المجلس الوزاري يعتبر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة جميع المستجدات، ويعد هذا البيان بمثابة نذير خطر بتدخل عسكري خليجي في اليمن. [3]

تزامن مع هذا التصعيد بلهجة الخطاب السياسي لدول المجلس تجاه الأزمة اليمنية، وظهور أحداث في المشهد اليمني عززت من النوايا المبيتة لدول المجلس بالتدخل العسكري في اليمن، فبتاريخ 22 كانون الثاني 2015 تقدم الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) باستقالته للبرلمان اليمني بعد ساعات من استقالة حكومته، لكن المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) تمسك بشرعية البرلمان في البت في قبول أو رفض هذه الاستقالة، وأن المؤتمر الشعبي يؤيد رفض الاستقالة والتمديد للرئيس هادي لثلاثة أشهر، فيما رفضت أحزاب أخرى هذا التمديد، في الوقت الذي أكد به رئيس الحكومة السابق (خالد محفوظ البحاح) عدم تراجع الحكومة عن الاستقالة، ورفضها القيام بمهام حكومة تصريف الاعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.[11]

لقد قامت السعودية وبغطاء دولي وتحالف عربي–إسلامي بهجوم جوي على اليمن تحت شعار (عاصفة الحزم) وذلك عند الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة الأربعاء– الخميس 25 آذار 2015، ومن خلال طبيعة الأهداف التي أصابتها الطائرات العسكرية في الأيام الأولى من هذه الحملة، وطبيعة التنسيق والخطط المنهجية المعدة لهذا التحرك، يمكن القول إن عملية (عاصفة الحزم) كانت معدة ومخططا لها من قبل السعودية مسبقا سواء على المستوى العسكري أم على مستوى الأبعاد والغايات السياسية.

إن التدخل العسكري في اليمن من قبل السعودية كان واقعا لا محال، فليست هي المرة الأولى لهذا التدخل، لكنها هذه المرة احتاجت لغطاء قانوني حتى لا يفسر تدخلها استفرادا بمثل هذا القرار ويعتبر تدخلا في شؤون دولة مجاورة لها، وحتى لا تتحمل وحدها تداعيات مثل هذا التدخل العسكري، ولاسيما على المستوى الإنساني، لذلك تحركت السعودية في هذه المرة محاولة إيجاد غطاء شرعي (قانوني) لهذا التدخل، وعلى هذا الأساس تحركت في مسارين يكمل أحدهما الآخر لتحقيق مثل هذا الغطاء، مسار إقليمي–عربي، ومسار دولي. [12]

فعلى المستوى الإقليمي–العربي في 26 آذار 2016 عقد مؤتمر القمة العربية ودورته السادسة والعشرين في منتجع (شرم الشيخ), وقرر مبدئياً إنشاء قوة عسكرية عربية وإعطاء غطاء سياسي عربي–إسلامي للعمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، على أن يتم تشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف رؤساء أركان القوات المسلحة لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء القوة وتشكيلها، وقد تحفظت كل من العراق و الجزائر وسلطنة عمان على هذا القرار، بداعي عدم جواز أي تدخل عسكري عربي في أية دولة عربية، واعتماد أسلوب الحوار سبيلا إلى حل المشكلات، فيما أعلنت لبنان بأنها مع الإجماع العربي، وانها تنأى عن أية خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق. [11]

أما على المستوى الدولي ولتحقيق غطاء شرعي لحملتها العسكرية على اليمن، قررت السعودية مستغلة نفوذها في المحافل الدولية، وبمساعدة دول عظمى حليفة لها باستحصال قرارا من (الأمم المتحدة) يعطي شرعية قانونية لهذا التدخل، فبتاريخ 14 نيسان 2015 صدر قرار (2162) من (مجلس الأمن) بشأن الأوضاع في اليمن [13]. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز القوة لتنفيذ بنود القرار، وقد صوت لصالح القرار أربع عشرة دولة من أصل خمس عشرة دولة، ولم تعارضه أية دولة بينما امتنعت عن التصويت دولة واحدة هي روسيا الاتحادية [11]. ولقد كان من أهم بنود هذا القرار ما يلي:

1. مطالبة جميع الأطراف اليمنية، ولاسيما (أنصار الله الحوثيين) بالكف عن استخدام القوة وسحب قواتهم من جميع المناطق التي سيطروا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي تم السيطرة عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والامتناع عن الإتيان بأية استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة.
2. حث جميع الأطراف على الالتزام بمبادرة (مجلس التعاون الخليجي) وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتوسيع استئناف المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بواسطة (الأمم المتحدة).
3. مطالبة جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور ونبذ القيام بالعنف.
4. حث جميع الأطراف اليمنية على الرد على طلب الرئيس اليمني بحضور مؤتمر يعقد في (الرياض)، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، لدعم عملية الانتقال السياسي في اليمن.
5. مطالبة الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع.
6. دعوة جميع الدول ولاسيما الدول المجاورة لليمن بتفتيش كل البضائع المتجهة إلى اليمن، والقادمة منه متى كان لدى الدولة المعنية توفر اساساً معقولا للاعتماد بأن البضائع تتضمن أصنافا يحظر توريدها وبيعها. [14]

إن توقيت إصدار مثل هذا القرار الخاص في الأزمة باليمن، وطبيعة البنود التي تضمنها يثير أكثر من علامة استغراب واستفهام، ويضع مصداقية (مجلس الأمن) على المحك من حيث إنه هيئة محايدة تتمتع باستقلالية كاملة، وهي في منأى عن الضغوطات وتحكم وسيطرة الدول الكبرى في هذا المجلس، حيث يظهر القرار وكان اليمن أصبحت تشكل خطراً على السلم العالمي، في حين أن المسألة لا تتعدى كونها صراعا داخليا بين فرقاء سياسيين، كان من الممكن أن يتدخل أعضاء مجلس الأمن ويصلوا إلى قرار إيجابي على صعيد تسوية سياسية، بدلاً من أن يكون الحل عسكريا تحت (الفصل السابع)، فلأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة عام 1945 يتعامل مجلس الأمن مع ثورة شعبية، بأسلوب يرضي الجيران بدلاً من إيجاد حل يرضي جميع الأطراف المتصارعة. [11]

أما من حيث الأسباب المباشرة والتي أعلنت عنها السعودية كخلفية سياسية لهذا التدخل العسكري في حملة (عاصفة الحزم) فيمكن إيجازها بما يلي:

1. أن الحوثيين تحركوا سريعا بمساندة رئيسية من وحدات الجيش والحرس الجمهوري والقوات الخاصة الموالية لـ(علي عبد الله صالح)، بعد السيطرة على العاصمة للسيطرة على المحافظات اليمنية الأخرى، بما في ذلك محافظات الأغلبية الشافعية في الوسط والجنوب والساحل، وأنها تقدمت بصورة حثيثة للسيطرة على عدن، بعد أن نجح الرئيس (عبد ربه منصور هادي) في الهروب إلى عاصمة الجنوب وإعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد.
2. أن الحوثيين بدأوا فعلا وباسم الدولة اليمنة، فتح أبواب البلاد للنفوذ الإيراني، وأن أمريكا الحليف التقليدي للسعودية، أخبرت السعودية وبصورة واضحة أنها ليست لديها خطة في الشأن اليمني أو محاولة إعادة التوازن في الساحة اليمنية. [15]

هناك من الباحثين من يذهب إلى أن هذه الأسباب التي استندت إليها السعودية، والتي جعلتها كمسوغات تعطيها حق التدخل العسكري في اليمن، تزامنت مع تطورات سياسية في السعودية نفسها، تمثلت بوصول قيادة جديدة في السعودية بقيادة (الملك سلمان بن عبدالعزيز) عام 2015، حيث أوحت تلك القيادة أنها لن تسير على نهج السياسة الخارجية التقليدية، والتي اتبعها الملك الراحل (عبد الله بن عبدالعزيز)، فجاءت أولويات السياسة الخارجية الجديدة مواجهة للتمدد الإيراني في المنطقة العربية، بدلاً من أولويات أخرى كمواجهة حركات الإسلام اليساسي.[1]

من خلال الأسباب التي ذكرناها عن طبيعة التوجهات السياسية السعودية، ولاسيما بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز للسلطة نجد أن طبيعة الصراع السعودي–الإيراني حاضر وبقوة في استراتيجية وأهداف التدخل العسكري السعودي في اليمن, وهذا الأمر ستنعكس أبعاده السياسية ليس على طبيعة العلاقات السعودية–الإيرانية في هذه المرحلة فحسب، بل على طبيعة العلاقات الخارجية الإيرانية مع اليمن في هذه الفترة والمستقبلية أيضا، حيث سنجد أن أبعاد وتوجهات ومسارات السياسة الخارجية الإيرانية، قد انعكست عليها تداعيات الحملة العسكرية السعودية على اليمن، ذلك أن إيران فسرت تلك الدوافع التي كانت وراء التدخل السعودي العسكري في اليمن بما عرف بـ(عاصفة الحزم) أبعد من الأسباب المعلنة لها، ولاسيما وأن هذه الحملة جاءت ترتيباتها متزامنة مع تحالف عربي–إسلامي، وكذلك غطاء دولي عزز شرعيتها، وهذا الأمر يعني بالنسبة إلى إيران تبدلا جيوسياسيا في قواعد الصراع في المنطقة العربية، وإعلان السعودية كقائد لتحالف عربي–إسلامي بوجه النفوذ الإيراني في المنطقة يعني إعلانا صريحا ومباشرا بأنها تريد الانفراد بقيادة وزعامة العالم العربي والإسلامي ضد إيران اولاً، والتضييق على مصالح وتوجهات وأهداف ومناطق النفوذ الإيرانية في المنطقة العربية ثانياً، من خلال الضغط عليها في الساحة اليمنية لتقديم التنازلات للتعويض عن أماكن أخرى فشلت فيها السعودية من تحقيق أي مكاسب سياسية كسوريا والعراق, أيضا كان هناك أدوار وأدوات لإيران في اليمن أهمها:

اولا: الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة

تعتمد إيران بشكل كبير على القوة الناعمة من أجل توسيع مجال نفوذها وهيمنتها في المنطقة, وفي هذا الإطار درج النظام الإيراني على توظيف أهم أداتين من أدوات القوة الإيرانية الناعمة، وهما الأيديولوجية السياسية والأداة الإعلامية بشكل مكثف لاستقطاب القطاعات الموالية للأيديولوجية المماثلة لها في المنطقة، وتعبئتها ودمجها في المشاريع الإيرانية الإقليمية، الأمر الذي أسهم في منح إيران أدوارًا محورية وحضورًا سياسيا مؤثرًا في بعض دول المنطقة التي تضم قطاعات موالية لها كبيرة نسبيا، كالعراق ولبنان وسوريا والبحرين واليمن.

ثانيًا: الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة

تتمثل هذه الأدوات بالأساس في الدعم العسكري الإيراني للحوثيين، سواء عبر الإمداد بالأسلحة أو عبر توفير التدريب والخبرات العسكرية، وهو الدعم الذي شهد تصاعدًا ملحوظا منذ عام 2011، وبلغ ذروته مع سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في عام 2014، مما أسهم في تعزيز القدرات العسكرية لها في مواجهة القوّات الموالية للحكومة اليمنية وعلاوة على ذلك، قامت إيران بتقديم بعض الدعم العسكري لبعض أجنحة الحراك الجنوبي من خلال إمدادها بالأسلحة، وتقديم التدريب العسكري لعناصرها في إيران أو في بعض مناطق النفوذ الإيراني، كلبنان والعراق وسوريا [16] . وإن كان هذا الدعم قد تراجع عقب سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مر بمرحلتين: مرحلة حكم باراك أوباما، التي اتسم الموقف الأمريكي إزاء إيران خلالها بالتساهل، الأمر الذي أسهم بشكل أو بآخر في تشجيع إيران على تصعيد أنشطتها الرامية إلى توسيع نفوذها وهيمنتها في عديد من دول المنطقة ومن بينها اليمن، ومرحلة حكم (دونالد ترامب)، التي اتسمت بتبني مواقف أكثر حدة تجاه أنشطة إيران، وحملت بوادر قوية لتصعيد الضغوط عليها لكبح جماح هذه الأنشطة. ففي مرحلة حكم (باراك أوباما)، وفي ظل تصاعد المساعي الإيرانية لتوسيع النفوذ والهيمنة في دول المنطقة، جاء توقيع الولايات المتحدة والقوى الكبرى للاتفاق النووي مع إيران في عام 2015، ليوفر غطاء سياسيا للمشروع الإيراني في الإقليم، إذ على ما يبدو لم ينحصر التوافق بين طرفي الاتفاق النووي في قضية إيران النووية فحسب، بل شمل تفاهمات أخرى مباشرة وغير مباشرة تتعلق بنفوذ إيران الإقليمي. وقد اتضحت طبيعة هذه التفاهمات، وما تضمنته من تنازلات لإغراء إيران للتجاوب مع شروط الاتفاق، من بعض الوقائع كالقبول بإيران كطرف أساسي فيما يطرح من مبادرات لحل الأزمة السورية [16]. أما في عهد إدارة دونالد ترامب، فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا متشددًا تجاه إيران، وجعلت من مواجهة نفوذها وأنشطتها السلبية في المنطقة إحدى أهم أولوياتها. أما بخصوص أبعاد الدعم الأمريكي للحملة العسكرية التي قامت بها السعودية على اليمن، فقد كان واضحاً ومعلناً، فبتاريخ 26 آذار 2015 أعلنت الولايات المتحدة تنسيقا وبشكل وثيق مع التحالف السعودي في أطار العمليات العسكرية التي تشنها في اليمن، وجاء في بيان (برناديت ميهان)المتحدث باسم المجلس لقومي الأمريكي آنذاك، أن الرئيس السابق (باراك أوباما) سمح بتقديم مساعدة لوجستية ومخابراتية في العمليات العسكرية التي يقودها التحالف السعودي، معلنا بأن القوات الامريكية لا تشارك في العمليات العسكرية الجارية في اليمن بشكل مباشر، بل تقدم خلية تخطيط مشتركة مع السعودية بتنسيق ودعم أمريكي. وقال قائد القوات الأمريكية في الشرق الاوسط آنذاك الجنرال (لويد أوستن) في جلسة استماع مجلس الشيوخ الأمريكي، بأن الجيش الأمريكي سيعمل مع الشركاء الخليجيين والأوروبيين لضمان بقاء مضيق باب المندب عند مدخل البحر الاحمر مفتوحاً أمام حركة الملاحة التجارية، وكأنه بذلك يشير بشكل مباشر إلى احتمال دخول إيران في الحرب وإغلاقها الممر المائي، لعلمها المسبق بأن اليمن ليست لديها القدرات العسكرية لاتخاذ مثل هذا القرار، وتناسي بأن إيران من الصعب أن تنجر إلى مثل هذه الأمور المدمرة عسكريا وسياسيًا.[17] . لقد استهدفت الحملة العسكرية السعودية ومنذ بدايتها معاقل جماعة (أنصار الله الحوثيين) في اليمن بمشاركة دول الخليج باستثناء عمان، كما شاركت دول أخرى ليصل مجموع الطارات المقاتلة (185) طائرة مقاتلة، بينها (100) من السعودية التي حشدت أيضاً (150) ألف مقاتل ووحدات بحرية، وشاركت الإمارات بـ(30) مقاتلة، والكويت بـ(15) مقاتلة، والبحرين بـ(15) مقاتلة، بينما شاركت قطر بـ(10) طائرات، والاردن والمغرب كل منهما بـ(6) طائرات، والسودان بـ(3) طائرات. [17] ينظر الى جدول رقم (1)

جدول رقم (1) لحجم الحملة العسكرية للدول العربية المشاركة على اليمن للعام 2015

ت	الدول المشاركة	عدد الطائرات والقوات المشاركة
1	السعودية	100 طائرة و150 ألف مقاتل
2	الامارات	30 طائرة
3	الكويت	15 طائرة
4	البحرين	15 طائرة
5	قطر	10 طائرات
6	الاردن	6 طائرات
7	المغرب	6 طائرات
8	السودان	3 طائرات

ظافر العجمي. "الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتجية لعاصفة الحزم." الدوحة: (مركز الجزيرة للدراسات)

إن طبيعة الأهداف المعلنة والتي أرادت تحقيقها السعودية من خلال (عاصفة الحزم) في اليمن تمثلت بما يلي:

1- إعادة الشرعية إلى اليمن والمتمثلة بالرئيس (عبد ربه منصور هادي).

2- منع أنصار الله الحوثيين من السيطرة على مفاصل الدولة وشل حركتهم وتقدمهم وإبعاد خطرهم عن الحدود السعودية.

3- إعاقة مساعي أنصار الله الحوثيين للحسم عسكرياً، وإلغاء مفاعيل إعلانهم الدستوري الذي أصدروه بعد استقالة (عبد ربه منصور هادي).[17]

وفي 21 نيسان 2015 أعلنت قيادة قوات التحالف وقفها لعمليات (عاصفة الحزم)، بعد تحقيقها- وبحسب الاعلان- للأهداف التي انطلقت من أجلها بناء على طلب (الحكومة الشرعية)، ووفق قرار (مجلس الامن) (2216) في 14 نيسان 2015 [13]، لتبدأ السعودية مرحلة جديدة في تدخلها العسكري في اليمن أطلقت عليها عملية (إعادة الأمل)، ولكن الأسئلة التي لابد من طرحها على ضوء هذه التحولات هي: هل حققت (عاصفة الحزم) غاياتها فعلاً؟ وما هي أبرز تداعياتهاعلى الواقع اليمني سواء أكان بعده السياسي أم الاقتصادي أو الإنساني؟ وهل عملية "إعادة الامل" تشكل مرحلة جديدة أما أنها بتوجهاتها العسكرية كانت امتدادا لعاصفة الحزم، لكن بتسمية أخرى؟ والأهم من كل ذلك ما هي المكاسب السياسية التي حصلت عليها السعودية من عاصفة الحزم؟

بداية نقول، إن (عاصفة الحزم) كحملة عسكرية شنتها السعودية بغطاء وتحالف عربي-إسلامي غربي لم تتوقف بالمعني العسكري، بل بالعكس توسعت دائرة أهدافها بالداخل اليمني، وأن الضربات الجوية تجري بوتيرة ومنهجية معدة مسبقاً وبصورة متسارعة، وأحيانا متهورة، وذلك بحسب وقائع الميداني وما يحققه الجيش اليمني، الفصائل المتحالفة معه من تقدم وانتصارات وصلت إلى داخل العمق السعودي، هذا الأمر يعني أن عملية (إعادة الأمل) ما هي إلا تكتيك أراد به التحالف السعودي خلط الأوراق وتضليل الرأي العام العربي والعالمي، ولاسيما بعد ضربات التي استهدفت مناطق تواجد المدنيين، وتعالي المنظمات الحقوقية في العالم على مثل هذه الانتهاكات والتنديد بها.[18]

أما بخصوص طبيعة المكاسب السياسية المزعم تحقيقها من (عاصفة الحزم)، فهنالك من الباحثين من ذهب إلى أنها قد أسست لموقف عربي جامع وبغطاء خليجي، رافض لاستمرار وجود(ميليشيات) في البلاد العربية من شأنه أن يقدم خدمة سياسية وأمنية للمنطقة العربية في أية مواجهة محتملة مع من ينعتهم بالميليشات، كما أن هذا التعامل الجديد مع المجموعات المسلحة في المنطقة العربية، ربما يؤسس لتحولات في الاستراتيجية العسكرية والأمنية، تعيد بناء اصطفافات الأنظمة السياسية العربية على قاعدة المشترك الامني.[19]

إن هذا الاستنتاج الذي يجعل من (عاصفة الحزم) وكأنها أسست لتحالف عربي-إسلامي، على أساس أنها أحيت وبشكل فاعل التلاحم والترابط العربي وقوته تجاه التهديدات الداخلية التي تتعرض لها دول المنطقة العربية، فجعلت من تفعيل العامل الأمني للمواجهة المشتركة خيارا استراتيجياً.. هذا الأمر يصح لو أن التحالف السعودي بقي محافظا على تماسك أعضائه وإجماعهم على مبادئه، لكن خروج دولة مثل مصر ثم الأمارات لاحقا [20]. وتحفظ باكستان عن المشاركة العسكرية، إضافة إلى طبيعة التجاذبات التي حصلت بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسه

حول حدود وأبعاد تدخلها في اليمن يجعل من(عاصفة الحزم) وما انتهت إليه من نتائج لا تمثل بعداً إيجابياً، من ناحية استراتيجية جمع الدول العربية والإسلامية بتحالف عربي مشترك ضد الأخطار التي تهدد المنطقة العربية، بقدر ما يجعل من هذا التحالف عبارة عن مأزق وقعت فيه تلك الدول، لأنها ارتضت لنفسها أن تتواطأ مع توجهات السعودية تحت ضغوطات سياسية اقتصادية، لذلك فإن تراجع قسم من دول التحالف وإعادة النظر بمواقفها ومساندتها (العاصفة الحزم) يؤيد حقيقة تورطها في هذا الحلف وليس العكس. وأما من حيث النتائج والتداعيات التي عكستها (عاصفة الحزم) على الواقع اليمني نفسه، فهنالك من الباحثين قد غالى في طبيعة المكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها هذه الحملة، حيث اعتبر نها إعادة تشكيل للخارطة السياسية في اليمن، فلا يمكن الحديث اليوم عن سيناريو تقسيم في ظل انتفاضة بعض المناطق على (انصار الله الحوثيين)، كما أن اليمن لم يعد كتلة سياسية موحدة، كما كان الحال في فترة سيطرة حزب المؤتمر الشعبي، بل أصبح هناك حالة تشكل جهوي ومناطق، وتم إعادة فرز القبلية بحسب الولاء للدول مباشرة دون المرور عبر وسائط كما كان في عهد الرئيس الأسبق (على عبد الله صالح).[21]

هناك باحثون أيضاً من اعتبر أن (عاصفة الحزم)، وبما إنها أساساً موجها لوقف التمدد الحوثي في اليمن، فإنها قلبت الموازين، حيث تحول الهجوم الحوثي في التمدد داخل اليمن إلى الدفاع عن النفس وفرض وقائع عسكرية جديدة، واستنزاف قواهم نتيجة الضربات الجوية التي وإن لم تجبرهم على الاستسلام او العودة إلى المفاوضات، ولكن كان لها الشأن في تقييد حريتهم داخل اليمن. [1]

إذ كانت مثل هذه الآراء والتفسيرات تحاول أن تعطي أبعادا إيجابية لـ(عاصفة الحزم)، من حيث أنها حققت الغايات المعلنة عنها، فإن فحصاً دقيقا وواقعياً لمجريات الأحداث، وما حققته (عاصفة الحزم) من نتائج على أرض الواقع الميداني، يؤكد أن هذه الحملة – وبعد مرور أكثر من عدة سنين على انطلاقها – لم تحقق أهدافها فقط، وإنما عقدت وأربكت المشهد السياسي والأمني والاجتماعي في اليمن، وضيعت فرص التوصل إلى حل سياسي، وإن كل هذه الاعتبارات جاءت بناء على اعتبارات أساسية:

"الضربات الجوية لا تعمل على توجيه ضربة قاضية ضد الحوثين، ولاسيما أن الطبيعة الجغرافية تساهم وتساعد في تقوية الحوثيين. إن (عاصفة الحزم) من الممكن أن تكون قد استنزفت قوة الحوثيين، من خلال توجيه ضربات مركزة إلى مواقعهم ومخابئ اسلحتهم أو معسكراتهم، وإنها من الممكن أن تكون قد ساهمت بانسحابهم من بعض المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، لكنها في المقابل زادت من قوة تنظيم القاعدة في اليمن التي كانت ترسخ تواجدها هناك، ولاسيما أن التنظيم ينتشر في أنحاء اليمن في (المكلا وأبين) في الجنوب. بالإضافة إلى عدم تحقيق أهدافها السياسية، فإنها فشلت إيضا في تحقيق أهدافها العسكرية حيث يجمع الخبراء العسكريين على أن العمليات والضربات الجوية تحققت أهدافها المحدودة، ولا يمكن لها أن تحقق بوحدها الهدف النهائي للحملة العسكرية، وهو ما يجعل التدخل العسكري البري خيارا ضروريا في ظل تعنت جماعة الحوثي والموالين للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح"[4]

هنالك كثير من التوقعات إلى أن زيادة وتيرة الحملات الجوية التي تقوم بها السعودية بما عرف بـ(عاصفة الحزم)، عن طريق ضربها للبنى التحتية وشل حركة العمل بمؤسسات الدولة وبالتالي عدم تلبيتها لمطالب واحتياجات المواطنين من صحة وغذاء وخدمات ... سيزيد من دائرة الاحتقان الشعبي ويوصل إلى التمرد على القوة السياسية المناهضة لهذا التحالف، وبالتالي سيسهل من عملية عودة حكومة (عبد ربه منصور هادي) وأن الشعب اليمني وتحت هذه الضغوطات سيطالب برجوعها ويقبل شرعيتها في الحكم، لكن الملفت للنظر أنه وعلى الرغم التدمير الهائل الذي خلفته هذه الحملة والمعاناة التي يعيشها المواطن اليمني في الداخل من جراء نقص الغذاء والدواء وتحقيق أبسط متطلبات العيش، إلا أن الالتفاف الجماهيري حول القوى السياسية في الداخل اليمني وشرعيتها في التصدي للغزو العسكري السعودي كان كبيرا، لدرجة أن هذه الجماهير ومن خلال تنديدها المستمر عن طريق المظاهرات التي خرجت بها بالآلاف والتي نادت بوقف العدوان والتفافها وصمودها حول الجيش والقوى السياسية الأخرى في التصدي للعدوان قد أسقطت كل الرهانات التي كانت تتوقع أن يزيد التناحر والانقسام بين مكونات الشعب اليمني وفئاته نتيجة استمرار تلك الحملة العسكرية, فضلا عن أن هذا كله لاحقا تم سيطرت (أنصار الله الحوثيين) على زمام الحكومة فيما بعد.

إن التوقف كثيرا عند كشف التداعيات التي خلفتها (عاصفة الحزم) على الواقع والدولة اليمنية، لما له من أهمية في سياق الدراسة، حيث إن (عاصفة الحزم) جاءت ليس كحدث عابر على خلفية التدخل السعودي في اليمن، بل سيكون لهذه الخطوة تداعيات تصعيدية على المستوى الإقليمي والدولي، ولاسيما في طبيعة العلاقات اليمنية – الإيرانية من جهة، العلاقات السعودية – الإيرانية من جهة أخرى.

إن تلك التوجهات تشكلت أبعادها وخلفياتها السياسية، ليس على أساس تحولات ومسارات الثورة الشعبية التي حصلت في اليمن عام 2011، بل على أساس طبيعة الاصطفافات الإقليمية (الخليجية)، المواقف الدولية تجاه الأزمة اليمنية، ولاسيما ما تعلق منها بتداعيات التحالف العربي

– الإسلامي الذي شكلته السعودية وجعلت منه غطاء أعطى لها الشرعية للتدخل في اليمن، والذي–أي هذا التحالف– هو على الأقل وضمن الرؤية السياسية السعودية شكل إحدى أهم محطات الصراع السعودي–الإيراني في المنطقة، والذي كان على اليمن وفي هذ المرحلة بالذات بعد عام 2012 أن يتحمل وحده التكلفة الباهظة لما آل إليه هذا الصراع.

المبحث الثاني: أسباب التفوق لأنصار الله الحوثيين في اليمن

عند مرور أكثر من اثنتي عشر سنة على بدء أحداث الأزمة اليمنية مع انطلاق ثورة الشباب في شباط من العام 2011، ومرور أكثر من ثمان سنوات على تصعيد الأزمة والتدخل الإقليمي العسكري فيها، يبدو للمراقبين بأن الأزمة والحرب في اليمن قد أخذت مسارات معقدة لم يكن من المتوقع أن تسلكها؛ إذ كانت أغلب التوقعات تتجه إلى أن التحالف العربي سيتمكن من الحسم خلال فترة قصيرة. مما أدى إلى انهيار العملية السياسية ودخول البلاد في صراع مسلح واسع. وفي ظل هذا الوضع، أُطلقت عملية عاصفة الحزم في مارس 2015 بقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية واستعادة مؤسسات الدولة. وقد كان لهذه الحرب آثار كبيرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية في اليمن والمنطقة، إلا أن تطورات الأحداث وظهور انقسامات متعددة، وتحديداً داخل الجبهة الداعمة للحكومة السابقة، تسببت في إطالة أمد الأزمة، وأسهمت في إطالة أمد سيطرة (أنصار الله الحوثيين) في الشمال، كما ظهرت قضايا وصراعات جديدة، مثلما ظهرت في حالة المجلس الانتقالي الجنوبي، وسيطرته على أجزاء من محافظات الجنوب. ويمكن تصنيف هذا المبحث وتحليله إلى مستويات مختلفة لتوضيح أثر الحوثيين داخليا وإقليميا:

المطلب الاول: التأثير العسكري على اليمن والدول المجاورة

يرى كثير من المؤلفين أن جماعة الحوثيين تسببت في مشاكل جمة لليمن والدول المجاورة؛ فهي تستخدم الأسلحة النارية والصواريخ والطائرات المسيرة في القتال ومحاولة السيطرة على أجزاء من اليمن. كما استهدفت هذه الأسلحة مدنًا ومواقع استراتيجية في اليمن، بل وحتى دولًا مجاورة. ولهذا السبب، قررت السعودية ودول خليجية أخرى إرسال قوات إلى اليمن لوقف الحوثيين وحماية بلدانها. [22]

هناك أيضًا أسبابٌ مهمةٌ وراء سيطرة الحوثيين على اليمن، ثلاثة عوامل رئيسية غيّرت مسار الحرب أهمها: أولًا، تركيزهم على استخدام الطائرات لتحقيق النصر دون إرسال قوات برية، مما زاد الأمور تعقيدًا في بعض الأحيان؛ وثانيًا، وجود خلافات بين الدول التي تُقدّم المساعدة للسعودية، ولاسيما مع الإمارات العربية المتحدة، وثالثًا، طول أمد الحرب، ما أدى إلى إصابة أو تشريد الكثيرين في اليمن. هذا الأمر أحزن وأقلق العديد من الدول والجهات المُقدّمة للمساعدة، فبدأت بالانسحاب أو تغيير أنشطتها لتوجيه المزيد من الجهود نحو مساعدة المزيد من الناس بدلًا من القتال.

كان سلاح الجو السعودي مؤثرا في ضرب أهداف محددة في بداية الحرب، مما ساعده على تدمير بعض إمدادات العدو ومنع مقاتلي الحوثيين من التحرك بسهولة. لكن مجرد ضرب الأهداف جوًا لم يكن كافيًا للسيطرة على المنطقة بأكملها، بل كان الأمر أشبه بثقب صغير في جدار ضخم، إذ كان لا يزال بحاجة إلى قوات برية للسيطرة على المنطقة. كانت خطة السعودية إرسال بعض الجنود لمساعدة حلفائها ومحاربة الحوثيين على الأرض، لكنها لم ترسل عددًا كافيًا من الجنود مقارنة بحجم المنطقة وعدد مقاتلي الحوثيين. لم تنجح خطتهم؛ لأن خططًا مماثلة فشلت في حروب اليمن السابقة. حارب الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، أنصار الله الحوثيين ست حروب، وكان يسيطر على الجو وشن عمليات برية بقوات أفضل تسليحا اعتادت القتال في نفس بيئة الحوثيين، ولم يفلح في القضاء عليهم، وكانت الحرب تنتهي كل مرة بهدنات، يظل الحوثيون يحتفظون بسلاحهم وتنظيمهم. [23]

وفي خضم هذا الانقسام في صفوف المعارضة المناهضة للحوثيين، شن الحوثيون هجوماً جديداً على محافظة الجوف، حيث نجحوا في السيطرة على عاصمة المحافظة. وهناك عدة أسباب وراء تفوق جماعة أنصار الله، المعروفة أيضاً بالحوثيين، في القتال. أحدها [24]. أن الجماعات داخل اليمن، التي كانت تعمل معاً، أصبحت تتقاتل فيما بينها. تشمل هذه الجماعات حزب المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي الذي ظل موالياً له، والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي كان يسعى إلى إنشاء دولة مستقلة. حيث تصاعدت حدة الخلافات بين هذه الجماعات، مما أدى إلى مزيد من القتال، ولاسيما بعد عام ٢٠١١. وبسبب هذا الصراع والخلاف بين الجماعات داخل اليمن، تمكن الحوثيون من الوصول إلى السلطة بسهولة أكبر. بدأ بالتواصل والعمل مع الحكومة وكبار القادة العسكريين. كان هناك حزب يُعرف باسم حزب

الجماعة اليمنية، بقيادة (علي عبد الله صالح وأصدقائه). كان من بين أصدقاء صالح اللواء (علي محسن الأحمر)، وقد تعاونوا معًا. لكن كانت هناك أيضًا مجموعة أخرى من أفراد عائلة صالح، مثل (طارق صالح)، لم يتفقوا معهم. كان أفراد العائلة يعتقدون أن (طارق صالح) صديقهم الموثوق به وأنه يسعى لتحقيق مصالحهم.

لم تكن هذه المجموعات على وفاق، وكانت تتصارع على السلطة. نتيجةً لهذا الصراع، قررت الإمارات العربية المتحدة دعم مجموعة أخرى لإدارة اليمن، بدلًا من الجيش النظامي أو رئيس الحكومة، عبد ربه منصور هادي. وذلك باعتبار أن عددا كبيرا من قادة الجيش الوطني، وفي طليعتهم" (علي محسن الأحمر)، هم موالون وحلفاء لحزب التجمع اليمني (لعلي عبد الله صالح)، وتشترك كلا من السعودية والإمارات في موقفهما من حزب الرئيس السابق(علي عبد الله صالح)، إلا إنهما أبقوا على دعمهما للجيش اليمني الوطني، وذلك كخيار وحيد متاح لمواجهة (أنصار الله الحوثيين)، العدو الأول بالنسبة لهما ولاسيما السعودية، المهدد الأول لأمنها القومي، حسب ما تعتقد هكذا، "ظهر تحدي آخر لحكومة (عبد ربه منصور هادي) هو وجود تنظيمات عسكرية مناوئة للجيش الوطني والقوات الموالية لحكومته، مما يسهم في إضعاف موقف حكومة (عبد ربه منصور هادي)، ويؤخر من حسم المعارك في مواجهة (أنصار الله الحوثيين) لصالح حكومته، قد يضعف من إمكانية الضغط على (أنصار الله الحوثيين) وإجبارهم على تقديم التنازلات والانسحاب من المدن التي تحت "سيطرتهم. [25]

يعد استمرار التلكؤ والتباطؤ في تطبيق اتفاق (الرياض) الذي تم التوقيع عليه، مابين حكومة (عبد ربه منصور هادي) والمجلس الانتقالي الجنوبي في تشرين الثاني، عام 2018 أثر النزاعات المسلحة التي حصلت مابين القوات الموالية لكل منهما في عدن، حيث عد عامل آخر صب في مصلحة أنصار الله الحوثيين، وكذلك "استمرار التصعيد من المجلس الانتقالي الجنوبي في عام 2021، مع إقدامه على خطة إعلان الحكم الذاتي في، نيسان 2021. تتعاون دول وجماعات عديدة حول العالم لإيجاد حل سلمي لمشكلة كبيرة. يؤمنون بأن الحوار والتوصل إلى حلول وسط، كالمشاركة في إدارة بعض المناطق، من شأنه أن يساعد الجميع على التوصل إلى اتفاق والمضي قدمًا.

تتشابه هذه الفكرة مع اجتماعات سابقة عُقدت في ستوكهولم عام ٢٠٢١، حيث ناقشوا مسألة إدارة الموانئ المهمة وكيفية مساعدة المسجونين. لاحقًا، أجروا مزيدًا من المحادثات في الأردن، وتوصلوا إلى اتفاقيات لإدارة الموانئ وبدء تبادل السجناء. تُعدّ هذه الخطوات جميعها جزءًا من مساعي حل المشكلة سلميًا وعادلًا. إضافة إلى إعلان الاتفاقيات والمباحثات حول مدينة (تعز)، وأن هذه السبل في هذا المنحى، وهو ما اتضح مع إسراع السعودية منذ (أيلول) عام 2018، نحو طرح مقترحات وتنازلات (لأنصار الله الحوثيين)، ذلك إثر استمرار الضربات (أنصار الله الحوثيين)، على غايات ومرافق داخل الأراضي السعودية، سواء بالاستناد إلى الصواريخ الباليستية أو الطائرات بدون طيار، ولاسيما بعد استهداف منشآت (أرامكو) النفطية الحيوية والبالغة الأهمية وخاصة في الاقتصاد السعودي. وهو ما حث السعودية على التحرك باتجاه إتاحة مسارات تواصل مباشرة وغير مباشرة مع (أنصار الله الحوثيين). [24]

إن (انتصار أنصار الله الحوثيين) وتمكنهم من فرض إرادتهم وسيطرتهم على المناطق التي تم السيطرة عليها، من العديد من المناطق عسكرية ومؤسسات الدولة التي تم السيطرة عليها من قبلهم، وفرض ذلك من خلال صيغة معلنة يتم تبنيها من قبل الأطراف المحلية اليمنية، وأيضا من خلال الدول الإقليمية والمجتمع" الدولي. [26]

وبحسب ماذكر أحمد ناجي المهرة، حيث "يكون هناك استمرار لحالة من تشظي القوى والتقسيم الواقعي على الأرض خارج إطار أي تقسيم توافقي تتبناه جميع الأطراف ضمن حلول تسوية شاملة، وبحيث تتوزع مناطق السيطرة بين الاطراف المتنازعة، فتكون محافظات (مأرب، والجوف، والمهرة، وشبوة، والجزء الصحراوي من حضرموت) مع حكومة الرئيس الاسبق"(عبد ربه منصور هادي) والجيش الوطني اليمني، أي الطرف المرتبط بالسعودية والمدعوم من قبلها، بينما تكون (عدن، والقسم الساحلي من حضرموت المعروف "بحضرموت الوادي) ، "تابعة سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وحليفهم الإقليمي المتمثل بدولة الإمارات، وتكون المناطق الساحلية على البحر الأحمر، تحت سيطرة ألوية حرس الجمهوري ، و حليفها كذلك الامارات.[27]

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي والسياسي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم

اولا: التأثير الاقتصادي لحرب الحوثيين وعاصفة الحزم

ألحقت الحرب ضررًا مباشرًا بالوضع الاقتصادي اليمني، إذ أصابت المرافق الحيوية كالسبل والمرافئ والمطارات ومحطات الطاقة والماء كذلك، تسبب النزاع في توقف شتى الفعاليات الاقتصادية، وهبوط في المبيعات الخارجية، وخصوصًا البترول والغاز، التي تمثل أبرز موارد الدخل

الوطني، وأسهمت تصرفات الحوثيين المالية، مثل فرض الضرائب غير المشروعة، والاستيلاء على أموال الهيئات، في إضعاف القطاع الخاص وتصعيد الأعباء على الأفراد.

ونتيجة لذلك، عانت البلاد تدهورًا ملحوظًا في قيمة العملة المحلية، وارتفاعًا جسيمًا في ثمن المواد الضرورية، بالإضافة إلى انتشار العجز الوظيفي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المحنة الإنسانية في اليمن. فقد تعرض الاقتصاد اليمني لمجموعة من التقلبات المحلية والدولية، وانعكست بقوة على مستوى معيشة الأهالي، واتسعت معها ظاهرة العوز، وما زاد من ضراوتها ومساحتها، اعتماد السلطات اليمنية خلال سنوات سابقة، وتبنيها خطة الاستقرار المالي وإعادة الهيكلة، التي تخلت بموجبها الحكومة اليمنية عن بعض أدوارها الاجتماعية، والتي كشفت تراجع مؤشرات التطور اليمنية جراء النزاعات الداخلية [27]. قد أثرت حرب الحوثيين والحصار المالي الإقليمي والدولي لليمن بشكل كبير على الاقتصاد اليمني، وأثارت أعمال الحوثيين، ولاسيما اعتداءاتهم على محطات النفط، والتقييد المالي المفروض، إضعافًا للاقتصاد اليمني، ما دفع البلاد إلى شفا سقوط كامل وغياب غذائي وخيم. أثمر توقف ضخّ النفط عن انخفاض العائدات الحكومية إلى أدنى حد منذ عام 2015، ولم يعد بمقدور السلطة جني أقسام من بيع النفط، والاعتماد صار كلياً على المداخيل المحلية، كرسوم الجمارك والضرائب والمرافئ، وهي موارد بالكاد تُسدّد قسماً من التكاليف التشغيلية، فضلاً عن عجز الميزانية، وتضاؤل الصرف على الاحتياجات الأساسية مما سبب تدهورها، ولاسيما الكهرباء والماء، ووقف سداد أجور العاملين في الدولة. أما الآثار التنظيمية لتعطّل تصدير النفط، فتبرز في تآكل مشروعية الحكومة إثر قصورها عن دفع الأجور وتأمين الخدمات، ما أفضى إلى تصاعد الغضب الجماهيري ضدها، وإضعاف مقدرتها ووجودها، في حين ازداد تأثير الجهات المحلية ذات الصوت والقوة. أفضى هذا النزاع إلى تدهور قسم واسع من مقدرات اليمن الاقتصادية، سواء عبر إحداث تخريب مادي مباشر أو إعاقة سوق العمل وشبكات التوريد والسيولة النقدية والمنافذ التجارية. توقف إنتاج النفط والغاز لحظة اندلاع القتال واستلزم الأمر سنين لإحياء القطاع، إضافة إلى تفاقم المأزق المالي بسبب انشطار المصرف المركزي بعد تحويل مقره الرئيس إلى عدن، وازدياد الصرف العسكري، وضآلة المداخيل، والانحدار الكبير في مخزونات العملة الأجنبية. يرجع بدء تدهور سعر الريال إلى الفترات الأولى لاندلاع الحرب، لكن الثقل النزول العملة استمر في التصاعد حتى سنة 2016، وفي مطلع 2017، اضطر المصرف المركزي اليمني في عدن (المُقَرَّب من السلطة المعترف بها دولياً) إلى تكثيف طبع الأوراق النقدية لتمويل بنود المصروفات الحكومية، مع احتدام الأزمة النقدية وصعوبة سداد الكلفة المتضخمة لأجور العناصر العسكرية والأمنية لانخفاض مستوى تصدير النفط بسبب العمليات الحربية وأثرها على الاقتصاد اليمني. [28]

جدول رقم (2) عمليات التعطيل لتصدير النفط اليمني جراء العمليات العسكرية على اليمن (2014 –2018)

ت	مستويات انتاج النفط والغاز	العام	مستوى الانخفاظ	العام
1	125 ألف برميل يوميا	2014	18 ألف برميل يوميا	2016
2	61 ألف برميل يوميا	2019	18 ألف برميل يوميا	2016
3	الغاز 328 مليار قدم مكعب	2014	3 مليار قدم مكعب	2018

International – U.S. Energ Information Administration (EIA)[30]

ثانيا: التأثير السياسي للحرب والحلول السياسية

من الناحية السياسية، أفضى سيطرة الحوثيين على الحكم بالقوة إلى إعاقة الطريق الديمقراطي وتقويض المشروعية الدستورية، الأمر الذي أدخل اليمن في مرحلة من الهشاشة السياسية والضعف الداخلي, كذلك أوهنت الحرب أركان الدولة، وأثرت سلباً على تماسك القرار السياسي, وعلى المستوى الإقليمي، غدت الأزمة اليمنية مسرحاً لتنافس سياسي غير مباشر بين أطراف إقليمية، الأمر الذي زاد من تعقيد المخارج السياسية, كما ساهم استمرار القتال في تضاؤل حظوظ الحوار الوطني، وتأجيل الوصول إلى اتفاق سياسي كلي يوقف النزاع ويعيد الاطمئنان.

مع انطلاق ثورات (الربيع العربي) وتجدد التطلعات نحو التحول الديمقراطي والتعديلات، تمثل في النزاعات الأهلية، والتدخلات الخارجية، والثورات المضادة، لِيُجهِض تلك الأماني، التي سعى اليمن لتحقيقها بانتفاضة هادئة، ولكنّ التنازع على جوهر التغيير ونطاقه أفضى إلى انقسام

عميق في الصفوات، فَرْض وضعًا من عدم التكافؤ السياسي والعسكري استدعى القوى الإقليمية كوسيط للإيجاد، فقامت "مبادرة مجلس التعاون الخليجي" التي اعتمدتها القوى السياسية في الرياض، في 23 تشرين الثاني2011، بإنشاء مسار سياسي مستجد نقل السلطة من الرئيس السابق(علي عبد الله صالح) إلى الرئيس الانتقالي (عبد ربه منصور هادي)، في 27 شباط2012، على أن تكون الوزارة مناصفة بين حزب المؤتمر وتجمع اللقاء المشترك، ثم أُقيمت ندوة حوار وطني شامل لاستنباط دستور جديد صَدَرت في نهايتها وثيقة أُنيطت مسؤولية تطبيقها بالصفوات، غير أنّ "جماعة أنصار الله" (الحوثيين) أبت نتائج الحوار، ولجأت للقوة، ثم اتجهت البلاد في أيلول2014 إلى حرب طاحنة، تبعها في آذار2015 تدخل عسكري عربي تحت اسم "عاصفة الحزم"، لدعم شرعية هادي، فسيطر "أنصار الله" على الشمال اليمني، واستمرّ وضع الاختلال في الأنحاء الجنوبية والشرقية.[31] إن تدهور الأوضاع السياسية وانعدام السيطرة على الدولة من قبل أية جهة وبسط نفوذها على الأراضي اليمنية بشكل موحد مما استطاع الحوثيون من بسط نفوذهم يوما بعد يوم واجتذاب أنصار يتمنون قدرة الحركة على توفير الخدمات الأساسية للشعب اليمني، إلا أن خصوم الحوثيون يزعمون بأن الأساليب التي يقوم بها الحوثيون غير عادلة، والحركة لا تظهر أي قدر من التسامح, وأنها تهاجم وتسجن أعداءها ونتيجة للصراع الدائر بين الحكومة التي تدعي بالشرعية والحوثيين والتي لجأت لطلب العون من التحالف الذي قادته السعودية والإمارات، إذ استطاع التحالف الحصول على تاييد دولي لضرب الحوثيين وجعل الامدادات التي تحصل عليها الحوثيين التي تصل للحوثيين من السلاح من إيران شبه مستحيلة، لكن استطاع الحوثيين من امتلاك كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من الجيش، وما تم إمدادهم من إيران في الأعوام السابقة، مما يجعل قدرة الحوثيين على المقاومة والصمود في هذا الصراع, نتيجة للصمود والمقاومة التي أبداها الحوثيون خلال الحرب مع القوات الحكومية، مما اضطر الطرفين الحكومة والحوثيين باللجوء للتفاوض، ومحاولة كل طرف من فرض إرادته على الطرف الآخر، لذا عدم تمكن أحد الأطراف من حسم الصراع لصالحه أدخل اليمن في حرب ممتدة، تشابكت فيها تعقيدات الوضع الداخلي مع وجود الاستقطابات الإقليمية، وأن إدارة الحرب واستراتيجيتها ليست سهلة واستمرارها لا يقود إلى حل عسكري للأزمة، وستتخذ الحرب أشكالا مختلفة ووفقا لهذا المشهد فإن الحوثيين سوف يكونون الطرف الأكثر أهمية في المعادلات السياسية الداخلية، كونهم الأقوى من الناحية العسكرية عن بقية الأطراف إلا أنهم يبقى موقفهم محكوما بطبيعة الدعم المقدم إليهم من إيران من جهة والدعم السعودي للحكومة اليمنية من جهة أخرى، فهما أكثر مؤثر إقليمي دولي لكونهما اللاعبين الرئيسين في الساحة اليمنية، أمام هذه الوقائع لا بد من خفض سقف التفاؤل أو عد أي اتفاق يتم بين اطراف النزاع هو مجرد استراحة محارب يتمكن عن طريقها الطرفان إعادة ترتيب أوراقهما لجولة جديدة من الصراع... مما تقدم فأن الصراع القائم في اليمن سيكون له تأثير، لكون المنطقة ذات أهمية دولية وتأثير في الملاحة الدولية لكون مضيق باب المندب يعد واحدا من أهم الممرات البحرية المهمة، لذا على المجتمع الدولي بأخذ دوره بحل النزاع وحث الدول التي تدعم أطراف النزاع للجلوس للتفاوض وحل المشكلة لكون الممر الملاحي اليوم له اثر في الملاحة لربط أوروبا بأستراليا ودول جنوب آسيا مرورا بقناة السويس[32]. يُبيّن خلال هذا البحث أن حرب الحوثيين وعملية (عاصفة الحزم) كان لهما أثر بالغ على اليمن من النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية. فقد سببت الحرب تراجع الاقتصاد الوطني اليمني، واستنفاد المقدرات العسكرية، وزيادة تعقيد الوضع السياسي محليًا وإقليميًا. وبناءً عليه، فإن إنهاء النزاع يستلزم تسوية سياسية جامعة ترتكز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإقرار السكينة، وتخفيف الآلام الإنسانية عن الشعب اليمني.

يمكن "استشراف المستقبل للحرب في اليمن حيث تتسم–بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين، نظرًا لتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية، ومع ذلك يمكن رسم عدد من السيناريوهات المحتملة بناءً على المعطيات" الحالية:

أولًا: "سيناريو "التسوية السياسية" (الأكثر تفاؤلًا)، قد "تتجه الأطراف المتنازعة نحو حل سياسي شامل برعاية" دولية (مثل الأمم المتحدة)، ولاسيما "في ظل الإرهاق العسكري –والاقتصادي لجميع الأطراف ومؤشراته هي استمرار الهدنة غير الرسمية أو تحويلها إلى اتفاق دائم, تكثيف المفاوضات بين الأطراف اليمنية ضغوط دولية" لإنهاء الأزمة الإنسانية نتائجه المحتملة هي تشكيل" حكومة وحدة وطنية إعادة الإعمار– بدعم دولي تحسن تدريجي في" الوضع" الإنساني

ثانيًا: "سيناريو "الجمود" (الأكثر واقعية حاليًا) استمرار "الوضع–الراهن دون حسم عسكري أو تسوية" سياسية نهائية.

مؤشراته "هي وقف إطلاق نار هش دون اتفاق شامل استمرار–الانقسام السياسي والجغرافي بقاء التدخلات" الإقليمية" ونتائجه هي "تدهور اقتصادي مستمر استمرار– الأزمة الإنسانية ظهور أزمات أمنية "محلية.

ثالثًا: ""سيناريو "التصعيد العسكري" قد تعود المواجهات "بشكل– أوسع في حال فشل المفاوضات أو تصاعد" التوترات" الإقليمية.

"مؤشراته هي انهيار الهدنة تصعيد بين القوى الإقليمية" "زيادة الدعم العسكري للأطراف" ونتائجه هي تفاقم الكارثة الإنسانية تدمير إضافي للبنية–التحتية توسع الصراع"" إقليميًا.

رابعًا: "سيناريو "التقسيم غير المعلن استمرار الانقسام بين مناطق النفوذ– دون إعلان رسمي" "لدولتين. "مؤشراته هي" ترسيخ سلطات محلية منفصلة ضعف الحكومة المركزية–اختلاف السياسات الاقتصادية" والإدارية" ونتائجه "هي" كيانان أو أكثر داخل اليمن صعوبة إعادة توحيد الدولة, واستمرار التوترات –على الحدود الداخلية العوامل المؤثرة في المستقبل الدور الإقليمي"" (ولاسيما السعودية وإيران) الضغوط" الدولية لإنهاء الحرب الوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على تمويل الحرب "الوضع الإنساني الذي قد يدفع نحو الحل تغيرات القيادة السياسية–داخل الأطراف المتصارعة ونحن نرجح أقرب السيناريوهات في المدى القريب هو الجمود مع هدن"" مؤقتة، لكن "على المدى المتوسط قد تتزايد فرص التسوية السياسية إذا استمرت الضغوط الدولية والإرهاق" الداخلي.

الخـــاتمة:

شهد العالم العربي بعض الثورات التي يطلق عليها (الربيع العربي) والتي كانت بدايتها في تونس وثم مصر وليبيا وصولا إلى اليمن حيث انطلقت الثورة فيها عام 2011، إن من أهم الكيانات السياسية التي ساهمت في الثورة الشعبية هي (حركة أنصار الله الحوثيين)، وكان لهذا الكيان السياسي الدور الأكبر في المسرح السياسي بعد الثورة؛ لذلك تم التطرق في هذ البحث إلى دراسة دور مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة اليمنية, وصولا للمبادرة الخليجية التي أسهمت بحدوث التغيير السياسي في اليمن عام 2012, ومن ثم بعد ذلك الحرب التي قادتها السعودية ضد اليمن والتي تدعى (عاصفة الحزم) وأسباب هذه الحرب والتداعيات الناتجة عنها, وصولا إلى أسباب التي أدت إلى سيطرة حركة (أنصار الله الحوثيين) وتأثيرها في المنطقة, وكذلك السيناريوهات المستقبلية المحتملة للحالة اليمنية والمنطقة العربية والإقليمية في ظل هذه السيناريوهات.

الاستنتاجات

يمكن أن نضـع بعض الاسـتنتاجات التي تخص موضـوع البحث, من حيث مسـار الأحداث التي شـهدتها منطقة الشـرق الأوسـط بشـكل عام والخليج العربي بشكل خاص, هو تداخل المواضع والمشكلات وكأنها في نسق واحد رغم تباينها في الوضع الخارجي واختلاف الدول والأحداث وكذلك الفترات، لكنها في النهاية تبدو واضـــحة جدا بحيث إن الدول العظمى وفي مطلعها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها, ومنذ عام 1991 في حرب الخليج الأولى ثم اعقبها الحدث الابرز هو احتلال العراق عام 2003, الذي يعد نقطة تحول في مسـار السـياسـة الخارجية الأمريكية في التواجد المباشـر في الشـرق الأوسـط والخليج العربي في حماية مصـالحها من جهة وكبح وتقويض خصـومها من جهة أخرى, ولاسيما إيران وروسيا والصين فضلا عن توفير الحماية إلى إسرائيل وقطع جسور الإمداد مع حلفاء إيران (العراق ولبنان واليمن) و (سوريا) في حينها؛ لذلك نلاحظ التباين في مواقفها مع الملف اليمني بطريقة مختلفة جدا عن طريق إطالة أمد الصـــراع في اليمن, وعن طريق اســـتنزاف إيران دعمها المتواصـــل إلى اليمن ولكن هذه المرة عن طريق حلفائها, ولاســـيما الســـعودي وبعض الدول العربية الخليجية وبذلك تكون هي المستفيد الأكبر من إطالة أمد الحرب الاستنزافية مع أنها في المشهد الأخير وفي استهداف اليمن لطريق السفن التجارية الإسرائيلية وبعض السفن التي تخصـها, لكنها في النهاية أربكت المشهد في الشرق الأوسط وبقيت تدير الأمور من خارج أراضـيها, وبذلك بات أمنها القومي في مأمن نسبي إلى حد ما مع ذلك فإن (حركة انصـار الله الحوثيين), مع الدعم الواضـح والصـريح أثبتت قدرتها على تغير قواعد اللعبة السياسية الاقتصـادية والأمنية في المنطقة, ولاسيما في شل حركة الملاحة في خليج عدن أمام خصـومها وخصـوم إيران وبذلك باتت قوة لايسـتهان بها, والجميع يفكر بالتفاوض معها بدلا من القتال ضـــدها. النظرة المســـتقبلية للحرب في اليمن تتســـم بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين، نظرًا لتداخل العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة بشأن دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الصراع السياسي اليمني، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز فرص السلام والاستقرار في اليمن، وتحقيق المصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الخليج العربي:

1. ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الخليجية لدعم مسارات التسوية السياسية الشاملة، بما يضمن مشاركة جميع الأطراف اليمنية في عملية سياسية عادلة ومستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة.
2. تعزيز وحدة الموقف بين دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة اليمنية، وتجنب تباين السياسات الذي قد ينعكس سلباً على فاعلية الدور الخليجي في إدارة الصراع.
3. التركيز على دعم مؤسسات الدولة اليمنية وإعادة بنائها، ولا سيما المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية، بما يسهم في استعادة سلطة الدولة وبسط نفوذها على كامل الأراضي اليمنية.
4. زيادة المساعدات الإنسانية والتنموية المقدمة للشعب اليمني، والعمل على تمويل برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية في المناطق المتضررة من الحرب.
5. دعم مبادرات المصالحة الوطنية بين القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، وتشجيع الحوار بين مختلف المكونات بما يعزز الوحدة الوطنية ويحد من الانقسامات الداخلية.
6. العمل على تحجيم التدخلات الخارجية غير العربية في الشأن اليمني، بما يحفظ استقلال القرار الوطني اليمني ويعزز الأمن القومي الخليجي والعربي.
7. تبني استراتيجية خليجية طويلة الأمد لمعالجة جذور الأزمة، تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بدلاً من الاقتصار على الحلول العسكرية الآنية.
8. تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في جهود تحقيق السلام، عبر التنسيق مع القوى الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

إن نجاح هذه التوصيات يعتمد على وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع الأطراف، وإدراك أن الحل المستدام للأزمة اليمنية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الحوار والتسوية السياسية الشاملة، بعيداً عن منطق القوة والصراع المسلح.

Arabic andEnglishsources:

1. Ahmed Mahmoud Sufyan al-Shanbazi. "Saudi Policy Toward Yemen in Light of the Yemeni Popular .Movement." Gaza: Al-Azhar University, 2016. 116
2. Sidi Ahmed Al-Amir. "Developments in the Conflict in Yemen and Their Implications." Doha: (Al Jazeera Center forStudies.49-38 :2015) ،
3. Khalid al-Ramah. "A Stalled Transition: Yemen Between the Dictates of Arms and Opportunities for .Partnership." Doha: (Al Jazeera Center for Studies) 2014: 67-65
4. Abdul Bari al-Tahir. "Civil Society and Its Role in the Revolution: The Islah Movement as a Model." In *The Yemeni Revolution: Background and Prospects*, edited by a group of researchers. Doha: Arab Center for .Research and Policy Studies, 2012, pp. 191-193
5. Hisham al-Karoui. "The Yemeni Revolution: Replacing Ali Abdullah Saleh or Replacing the Institutions—A .Missed Opportunity." 2011: 55
6. Mohammed Abu Amoud. "The Gulf's Role in Yemen's Political Transition." Cairo: International Politics Journal .no. 192 (2013): 96 ,49
7. Security Council. Resolutions. "Security Council Resolutionswww.un.org.S/iRes/2014 2011.

8. Anwar bin Qasim al-Khadri. “The Future of the Yemeni State During the Transition Period in Light of Regional .Changes.” Bayan al-Riyadh Journal, Vol. 2013, No. 10, 2013: 35–38
9. 9. Mutairi.Fahad J., Marc Finaud, René Schwok, and Alessia Biava. "the role of the gulf cooperation council (GCC) countries in countering the iranian threats for promoting their common security in maritime domain." Journal of Humanities & Social Sciences (2522-3380) 5, no. 8 (2021).
10. .Omar al-Saqqaf. “Yemen: Conflicting Agendas.” Doha: (Al Jazeera Center for Studies), 2012: 50–54
11. .Abdullah Ghuloum al-Saleh. "Geopolitical Shifts in the Middle East." Beirut: (Al-Dafaf Publications) 2011: 186
12. ".Mohammed Al-Said Idris. “Operation Decisive Storm and the Future of Conflict Maps in the Arab Region .Amman: (Al-Ruwab Center for Research and Strategic Studies), (2015): 28–32
13. .United Nations Security Council. Resolutions. 2015
14. Jamal Abdullah. “The Geopolitical Context of Operation Decisive Storm and the Stances of Gulf States Toward .It.” Doha: (Al Jazeera Center for Studies), 2015: 28–32
15. A group of researchers, "The Houthis in Yemen: Sectarian Ambitions Amid International Shifts." Doha: (Arab .Center for Research and Studies), 2013: 195
16. Mohammed Hassan Al-Qaki, The Iranian Role in Yemen and Its Implications for Regional Security, Arab Gulf .Center for Iranian Studies, Riyadh, 2024, pp. 43–45
17. Zafar Al-Ajmi. “The Military Map and Strategic Analysis of Operation Decisive Storm.” Doha: (Al Jazeera .Center for Studies), 2015, pp. 35–45
18. :Yasser al-Mukhtar. “The War on Yemen in International Law,” *Strategic Research Journal*. Baghdad .Strategic Research Journal*, No. 14 (2017): 224–225*
19. Ihsan Al-Hafizi. “Morocco and Operation Decisive Storm: Shifts in Military Doctrine.” Arab Politics, Doha: (Arab .Center for Research and Policy Studies), Vol. 3, No. 14 (2015): 98
20. Shahad Awad. “Egypt and Operation Decisive Storm: Determinants and Consequences.” Doha: (Al Jazeera .Center for Studies), 2015: 38–45
21. Youssef Al-Daini. “Operation Decisive Storm Is Not a War, but a Deterrent.” London: Al-Arab International .Magazine, No. 1607 (2025): 14
22. Various Authors. The Arab Gulf States and Iran: The Roots of Rivalry in the Gulf Regional System and Its .Manifestations. Volume 1. Doha: (Arab Center for Research and Policy Studies), 2023
23. Ram Al-Hawas, Taqiya. “Increased Risks: The Failure of Saudi Arabia’s Strategy in Yemen.” Doha: Al Jazeera .Center for Studies, 2020
24. Melinda, M. A., & Fahadayna, A. C. (2025). Tracing the Failure of Yemen’s Post-Arab Spring Democratic Transition: Sectarianization, Elite Fragmentation and Civil War.
25. Sultan Ali Hassan Gharib. "The Yemeni Crisis (2011–2020): An Analytical Study of Its Causes and Future .Management Strategies." Master’s thesis. Amman: Middle East University, 2020. 92
26. Jihan Abdelsalam Awad. America and the Arab Spring: U.S. Policy in the Arab Region. 1st ed. Cairo: (Al-Arab .Publishing and Distribution), 2020
27. Ahmed Naji al-Mahra. "Yemen: A Hidden Conflict Worth Watching." Beirut: (Malcolm-Carnegie Center for the .Middle East), 2019: 83
28. Sajee Hani Al-Afeer; Ali Hassan Al-Yadumi. Measuring Poverty in Yemen. Vol. 3, No. 9. The Iraqi Journal of .Economic Sciences, 2005

29. ,Ned Wali; Waddah al-Awlaki. "Saving Yemen's Economy." Sana'a: (Sana'a Center for Strategic Studies) .(2025)
30. Administration (EIA): (30) International - U.S. Energ
31. https://www.eia.gov/international/analysis/country/yem2
32. Various Authors. Yemen: Revolution, Democracy, and War: Political Transformations and Hopes for State-.Building. Volume 1. Doha, 2023
33. ,Suheir Hadi Al-Shukri, "The Yemeni Crisis in Yemen: The Bab al-Mandab Strait," Lark Journal of Philosophy .Humanities, and Social Sciences, Vol. 2, No. 41, 2021, pp. 876-877